



## عن انتفاضة السادات

عندما أصدر الرئيس أنور السادات مساء الجمعة الماضي قراراً بتعيين السيد حسين الشافعي نائبا له فإنه كان يقصد بذلك من جهة أنه لن يكون له نائب آخر ، وكان من جهة أخرى يريد أن يفهم الكل أن القرارات والتعيينات السابقة التي تمت بعد انتخابه أنها تمت وفق تسويات واتفاقيات معينة ، وأنه الآن يريد إعادة تنظيم حكمه من جديد ووفق ما يريد هو وليس وفق ما أرادته وفرضته التسويات والاتفاقيات .

بعد وفاة عبد الناصر تمت عملية الانتقال المدهشة للسلطة التي كثيرا ما تساهى بها المصريون واصدقناؤهم ، وفق تسويات واتفاقيات . كانت العملية ارتسا وزع بشكل غير مثالي لكنه لا يرضي احدا . وقد اثار في حينه تساؤلات كثيرة .

وهذه العملية لتوزيع الارث اثبتت انها لا تمكن الحاكم من ان يتحرك بسهولة ويقرر بسهولة . فهو كمن يرتدي بذلة غيره .

ومن اجل ذلك ضرب السادات عندما حان الوقت مفصلي البذلة وبدأ من جديد عملية تفصيل البذلة التي تناسبه . لا هي بالضيقة ولا هي بالواسعة . يضيقها عند الضرورة ويوسعها عند الضرورة . يطولها عند الضرورة ويقصرها عند الضرورة . واذا تطلب الامر يخلعها ويرميها ويفصل البذلة المناسبة اكثر واكثر .

واذا ، فان تعيين الشافعي نائبا لرئيس الجمهورية مع ان الرجل لم يقدم استقالته واستمر وضعه على ما هو عليه معناه ان السادات يريد ان يقول للمصريين : هذه ارادتي . أما في المرة الاولى فان التعيين كان من صنع ارادة التسويات والاتفاقيات المعينة .

وما يقال عن تعيين الشافعي يقال عن الحكومة الجديدة التي تالفت وعن كل تعيين في المراكز الحساسة والثانوية . وهذا يقودنا الى نقطة أساسية وهي ان الخطورة الأساسية للسادات ستكون في الايام القليلة المقبلة إعادة النظر في رؤساء مجالس الادارات . في الاسماء وفي الصلاحيات التي يتمتع بها هؤلاء .



انه مع بعض المبالغة يمكن القول ان رؤساء مجالس  
الادارة في مصر هم الحكومة الخفية بسبب الصلاحيات  
المطلقة التي يتمتعون بها . انهم حكام من نوع لا مثيل له .  
وفي نطاق عملية التفصيل الجديدة سنجد السادات  
نفسه مضطرا لان يضع هؤلاء الحكام في حجبهم العادي .

القاهرة — فؤاد مطر